الأمم المتحدة

A/C.3/67/SR.37

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
2 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد مكدونالد ..... (سورينام)

المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-58949X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/67/53، A/67/53/Corr.1 و A/67/53/Add.1)

١ - **السيدة دوباي - لاسير** (رئيسة مجلس حقوق الإنسان): قالت، عند تقديم تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/67/53)، إنه في العام الأول منذ استعراض أداء المجلس، تناول انتهاكات حقوق الإنسان من خلال تحالفات أقاليمية ورغبة الدول الأعضاء في تناول حقوق الإنسان بصورة متسقة وبدون مواجهة. وتركّز اهتمامه على حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. وفي آخر قرار له في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قرر تمديد ولاية لجنة التحقيق بشأن سوريا وتعزيز قدرتها. ولذلك عينت عضوين جديدين، وتأمل في أن يؤدي ذلك إلى قيام مفوضية حقوق الإنسان بنشر مزيد من الموظفين على الأرض.

٢ - وإلى جانب القرارات التي اتخذها المجلس بشأن الجمهورية العربية السورية، اتخذ قرارات قطرية مخصصة مختلفة. وقد تتبع بصورة وثيقة انتهاكات حقوق الإنسان في شمال مالي. أما بشأن إريتريا، فقد قرر إحالة المراسلات التي يجرى بحثها في إطار إجراء الشكاوى السرية إلى المقرر الخاص الجديد المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا.

٣ - واتخذ المجلس قرارات بشأن تقديم المساعدة التقنية لمختلف البلدان، وقراراً بشأن سري لانكا. وفيما يتعلق بليبيا، نشط المجلس أثناء أزمة عام ٢٠١١، وسيدعم السلطات لضمان فترة انتقالية ناجحة. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، أنشأ البعثة الدولية لتقصي الحقائق بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي سيبحث تقريرها في دورته التي تعقد في آذار/مارس ٢٠١٣. غير أن تنفيذ هذه التدابير سيتوقف على توفير موارد إضافية تأمل أن توافق عليها الجمعية العامة.

٤ - وأضافت أن الفريق الأول الرفيع المستوى المعني بتعميم مراعاة حقوق الإنسان جمع معاً، في شباط/فبراير ٢٠١٢، كبار موظفي وكالة الأمم المتحدة لمناقشة حقوق الإنسان، والتنمية، والتعاون. وسيُعقد الفريق القادم المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز على التعليم، في شباط/فبراير ٢٠١٣. وسيمثل فرصة لتقييم التقدم المحرز في تعميم مراعاة حقوق الإنسان على ضوء الأهداف الإنمائية للألفية، وسيقدم مدخلات لفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمين العام، وللمناسبة الخاصة للجمعية العامة في عام ٢٠١٣.

٥ - وفي الدورة الثانية والعشرين للمجلس في أوائل عام ٢٠١٣، ستنظم حلقات نقاش ومناقشات مواضيعية عن الفساد، وعمالة الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق الطفل، والصحة، والتعاون التقني لتعزيز نظام العدالة. وسيتم الاحتفال بالذكرى الحادية والعشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا.

٦ - وقد أنشأ المجلس ولايات جديدة في إطار الإجراءات الخاصة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا، والخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة مأمونة، ونظيفة، وصحية، ومستدامة. واستمع المجلس لأول مرة إلى تقارير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، والخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، والفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة. وقد أنشأ أفرقة عاملة حكومية دولية مفتوحة العضوية للنظر في

مشاريع إعلانات عن الحق في السلام وحقوق الفلاحين والأشخاص الآخرين العاملين في المناطق الريفية.

٧ - وتعني كثرة الأفرقة أن لدى المجلس عبء عمل ثقيل. فقد اعتمد ٩٩ قراراً ومقرراً وبياناً للرئيس في عام ٢٠١٢. وقدم مبادرات أقاليمية عن سلامة الصحفيين، والشركات وحقوق الإنسان، والفساد، وحقوق الإنسان والبيئة، وقام بعمل أكثر تنسيقاً عن مسائل قطرية مخصصة. وتناول حرية التعبير والاجتماع، واعتمد قرارات بشأن سلامة الصحفيين، والاحتجاج السلمي، وحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت. وتناول الحق في التنمية، والفقر المدقع، والحق في الغذاء، ووفيات الأمومة (النفاسية)، والتمتع بالحقوق الثقافية، وحقوق الفئات الضعيفة.

٨ - وقد أكد قرار آذار/مارس ٢٠١٢ بشأن حرية الدين أن حرية الدين وحرية التعبير مترابطتان. وقد أجرى المجلس مناقشة عن حرية التعبير والتحريض على الكراهية في حزيران/يونيه ٢٠١٢، كمتابعة لقراره ١٨/١٦ الصادر في آذار/مارس ٢٠١١ بشأن التسامح الديني.

٩ - وقالت إن عدد المندوبين في الجزء الرفيع المستوى آخذ في التزايد، مما يدل على زيادة الاهتمام بعمل المجلس. ويحضر كثير من ممثلي المجتمع المدني المناسبات الخاصة بالمجلس، بمتوسط ٢٠٠ منظمة غير حكومية، و ١٠٠ مناسبة كل دورة.

١٠ - ونتيجة للاستعراض الذي أجراه المجلس في عام ٢٠١١، يمكن الآن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تلتزم بمبادئ باريس، والمنظمات غير الحكومية المحلية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشاركة في أعمال المجلس عن طريق الرسائل المصورة بالفيديو.

١١ - وتعد مشاركة المجتمع الدولي أساسية بالنسبة لعمل المجلس، وهذا يجعل عمله فريداً، غير أن المجلس تلقى ادعاءات متكررة عن تهديد الأشخاص الذين تعاونوا مع الأمم المتحدة، واحتجازهم تعسفياً، وتعذيبهم. وأدانت مثل هذه الأعمال الانتقامية، وشكرت الأمين العام على تقريره (A/HRC/21/18)، وعلى توجيه رسالة واضحة من خلال بيانه الذي ألقاه أمام المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

١٢ - واسترعت الاهتمام إلى الفصل الثاني من التقرير السنوي للمجلس (A/67/53) ومرفق هذا التقرير، الذي يشمل قائمة بالقرارات التي تتضمن توصيات للجمعية العامة. ففي القرار ١٨/١٩، أوصى المجلس بأن تنظر الجمعية العامة في الشروع في مناقشة عاجلة بشأن شرعية استخدام ذخائر معينة. وفي القرار ١٤/٢٠، أوصى بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تبحث المشاركة في اجتماع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية الممتثلة لمبادئ باريس. وفي القرار ٦/٢١، طلب إلى الأمين العام أن يرسل إلى الجمعية العامة التوجيه التقني بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان تجاه وفيات الأمومة والأمراض النفاسية. وفي القرار ١١/٢١، قرر إرسال المبادئ التوجيهية عن الفقر المدقع وحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة. وفي القرار ٢٤/٢١، أحاط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة، ودعا الجمعية العامة إلى إدراج هذه المسألة في جدول أعمالها. وفي القرار ٣٣/٢١، قرر أن يرسل إلى الجمعية العامة مشروع برنامج العمل للسنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي بغية اعتماده. ويتضمن الفصل الثاني من التقرير السنوي قراراً عن التوازن الجغرافي في مُلاك موظفي المفوضية.

١٣ - ومنذ نجاح الجولة الأولى للاستعراض الدوري الشامل، أصبحت له قيمة بالنسبة للحوار الوطني. وستكون الجولة الثانية، التي تجري فيها دراسة تنفيذ التوصيات

وتحديات المستقبل، حاسمة بالنسبة لتوحيد الاستعراض. وينبغي المحافظة على مكاسب الجولة الأولى، وخاصة معدل الـ ١٠٠ في المائة لتقديم التقارير من جانب الوفود الرفيعة المستوى. وحثت الدول الأعضاء على دعم الاستعراض وضمان استمرار شموليته.

١٤ - وشكرت الدول الأعضاء التي ساعدت وفود البلدان البعيدة عن جنيف، والتي ليست لها بعثة دائمة هناك، على حضور اجتماعات المجلس، وكذلك الدول الأعضاء التي ساعدت في إعداد التقارير الوطنية. وقد أنشأ المجلس الصندوق الاستئماني للمساعدة التقنية الطوعية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والذي سيوفر التدريب وبناء القدرة، ويستكمل الصناديق الاستئمانية القائمة.

١٥ - وقد أُنشئت فرقة عمل لمتابعة استعراض المجلس. وفي حين أن معظم توصياته لن تتطلب موارد إضافية، إلا أنه ينبغي تحسين خدمة المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، كما تلزم أموال من الميزانية العادية للموقع الشبكي للمجلس، الذي يعد السجل الرسمي الوحيد لاجتماعاته نظراً لعدم وجود موارد لإصدار محاضر موجزة.

١٦ - وعلى الرغم من أن القرارات الكثيرة التي اعتمدها المجلس، والعدد المتزايد من الولايات الجديدة التي تحتاج إلى دعم من المفوضية تتطلب موارد كبيرة، إلا أن نصيب المفوضية من الميزانية العادية لم يزد بالقدر الكافي، مما يضطرها إلى الاعتماد على التبرعات. فهي تحصل على ٣ في المائة فقط من الميزانية العادية، على الرغم من أن حقوق الإنسان تعد واحدة من ركائز الأمم المتحدة الثلاث. وينبغي للجمعية العامة تخصيص موارد ملائمة، واتخاذ إجراء لضمان تمويل المفوضية بأموال كافية من الميزانية العادية، وبذلك تضمن استقلالها، وتسمح لها بتلبية احتياجاتها على الأرض. وقالت إنها تحث الحاضرين على العمل مع نظرائهم في اللجنة الخامسة لمواجهة هذا التحدي.

١٧ - **السيدة لويف** (سويسرا): قالت إن وفدها يرحب بتكثيف عمل مجلس حقوق الإنسان، وحثت جميع الدول على مواصلة التعاون بصورة كاملة مع آلية الاستعراض الدوري الشامل. ويود وفدها أن يعرف المزيد عن العناصر الحاسمة التي ستحدد نجاح جولة المجلس الثانية، وتساءلت عن الطريقة التي يعمل بها الاستعراض الدوري الشامل، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات لكي يعزز كل منهما الآخر. وأضافت أن سويسرا تؤيد اعتماد قرارات قطرية مخصصة، وإدخال مواضيع جديدة في عمل المجلس، وتطالب الدول الأعضاء بمواصلة تبرعاتها. وطلبت مزيداً من المعلومات عن الخطوات المحددة التي يمكن اتخاذها لتعزيز الحصول على مخصصات من الميزانية العادية لأنشطة حقوق الإنسان.

١٨ - **السيد كامب** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده يرحب باعتماد قرارات بشأن مسائل حقوق الإنسان القطرية المخصصة والمواضيعية الأكثر إلحاحاً، ويسعى إلى مواصلة تسليط الضوء على منتهكي حقوق الإنسان في العالم، وبناء قدرات الدول في مجال حقوق الإنسان، ودعم المجتمع المدني. ونظراً للحالة المتدهورة في الجمهورية العربية السورية، ينبغي للجنة التحقيق أن تواصل إجراء تحقيقات في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان هناك. ومن ناحية أخرى، فإن التركيز غير المتناسب على إسرائيل يقلل من مصداقية المجلس وفاعليته؛ وتعترض الولايات المتحدة بشدة على البند الدائم في جدول الأعمال المكرس لإسرائيل. ويود وفده أن يعرف ما هي المسائل المواضيعية التي سيركز عليها المجلس في العام القادم، وما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لجعل الاستعراض الدوري الشامل فعالاً قدر المستطاع، بما في ذلك التغيرات التي يلزم إدخالها أثناء الجولة الثانية.

١٩ - **السيدة شلايتر** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن الاتحاد الأوروبي كان دائماً مؤيداً قوياً لمجلس حقوق الإنسان، ويود أن يرى هيئة موثوق بها وفعالة وقادرة على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان ومنعها في الوقت الحقيقي. ويود الاتحاد الأوروبي معرفة المزيد عن الدور الذي ينبغي أن يقوم به المجلس لضمان تنفيذ التوصيات من جانب الدول قيد الاستعراض، وعن الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الصلات بين اللجنة الثالثة والمجلس. ويسأل أيضاً عن سبل تحسين صورة المجلس.

٢٠ - **السيد شباربر** (ليختنشتاين): قال إنه في هذه المرحلة الحرجة الحالية للاستعراض الدوري الشامل، يشعر بلده بالقلق من احتمال تعرّض طبيعته الشاملة للخطر، وهو خوف أكدته مؤخراً المفوضة السامية لحقوق الإنسان. ولهذا فإنه يتساءل عن الخطوات التي اتُخذت أو ستُتخذ للحفاظ على نزاهة هذه العملية.

٢١ - **السيدة لي زاومي** (الصين): قالت إن المجلس قام بدور هام لتعزيز حقوق الإنسان حول العالم، وقد أصبح الاستعراض الدوري الشامل بالفعل منبراً لحوار بنّاء وللتعاون بين البلدان. غير أن بلدها يشعر بالقلق من الاتجاه المتزايد نحو تسييسه، والاهتمام غير الكافي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية، وإخفاق بعض الآليات الخاصة في الالتزام باختصاصاتها. وحثت الدول الأعضاء على الامتناع عن التدخل في شؤون الصين الداخلية، وأن تحترم مبدأ الحياد، والموضوعية، وعدم الانتقائية. وينبغي أن تتبع نهجاً أكثر توازناً تجاه فئتي حقوق الإنسان، وضمان حصولها على موافقة البلدان المعنية، وتزويد البلدان النامية بالمساعدة التقنية، ودعمها في بناء القدرة. وقد شاركت الصين بنشاط في عمل المجلس، وتستعد للجولة الثانية من الاستعراض. غير أنها تشعر بالقلق لأن الجلسة العامة للجمعية العامة اعتبرت تقارير المجلس المعروضة عليها قد نظرت فيها اللجنة الثالثة، حيث أن اللجنة هي الهيئة الأولى المسؤولة عن حقوق الإنسان.

٢٢ - **السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن بلدها ملتزم بالعمل مع المجلس لتعزيز حقوق الإنسان بطريقة منصفة وعادلة. وتساءلت في البداية عما إذا كان المجلس يتخذ قرارات قطرية مخصصة تتناقض مع مبادئ الاستعراض الدوري الشامل، الذي يتيح الفرصة أمام جميع الدول الأعضاء لمعالجة قضايا حقوق الإنسان، والخروج بتوصيات من المجلس. ثانياً، يود وفدها أن يعرف ما هي الآليات التي يمكن استخدامها لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان في بلدان تدّعي أنها بلدان متقدمة، بما في ذلك التمييز ضد الأجانب، والشعوب الأصلية، واللاجئين، والمعتقلين. ثالثاً، يود وفدها معرفة المزيد عن الإجراءات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان لمعالجة انتهاكات الحق في التنمية، وفرض عقوبات اقتصادية غير شرعية على بلدان نامية في محاولة لممارسة ضغط سياسي على هذه البلدان بهدف تغيير نظمها السياسية.

٢٣ - **السيد أموروس نونيز** (كوبا): قال إن الممارسات السيئة التي أساءت إلى سُمعة لجنة حقوق الإنسان ينبغي ألا توجد في المجلس، ويشعر بلده بقلق بالغ من الاتجاه الحالي نحو الانتقائية والمعايير المزدوجة عند بحث حالات حقوق الإنسان. ففي الوقت الذي ضغطت فيه البلدان المتقدمة لاعتماد قرارات قطرية مخصصة، وإيفاد بعثات مكلفة لتقصي الحقائق من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، إلا أن القرارات التي تشجعها البلدان النامية، وخاصة تلك القرارات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تواجه عقبات وذرائع تتمحور حول الافتقار إلى الموارد. وأضاف أن عمل المجلس ينبغي أن يستند إلى التعاون والحوار القائم على الاحترام، ويود بلده معرفة آراء الرئيس عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لتهيئة بيئة تفضي إلى التعاون. ثانياً، فإنه

يتساءل كيف يمكن للحق في التنمية أن يأخذ مكانه الصحيح في أنشطة المجلس، والأكثر من ذلك، في أنشطة جهاز حقوق الإنسان.

٢٤ - **السيدة هاروكي** (اليابان): قالت إن بلدها سيبذل أقصى ما في وسعه للوفاء بمسؤولياته كعضو في المجلس في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، فإنه سيرحب بتوجيه بشأن الطريقة التي يمكن بها للدول الأعضاء استخدام الجولة الثانية من الاستعراضات على نحو أفضل. وعلاوة على ذلك، فإن اليابان ترحب باعتماد قرارات قطرية مخصصة، وتطلب مزيداً من المعلومات عما أُحرز من تقدم في هذا المجال.

٢٥ - **السيد سعدي** (الجزائر): قال إن الاستعراض الدوري الشامل يعد الأداة الأكثر فاعلية لتجنب المواجهة، وتشجيع الحوار. وقد قدم بلده التقرير الثاني في عام ٢٠١٢، وقَبِل معظم التوصيات، وقدم مساهمة مالية لمفوضية حقوق الإنسان لتوفير المساعدة التقنية لأقل البلدان نمواً. وقدم أيضاً ترشيحه للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ في المجلس. ونظراً لأن الولايات الخاصة تعد أحياناً مترابطة وحتى متشابهة، فإنه يتساءل عما إذا كان يمكن النظر في تخفيض عدد الولايات لتجنب الازدواجية، خاصة نظراً لقيود الميزانية الحالية.

٢٦ - **السيد دي ليون هويرتا** (المكسيك): طلب مزيداً من المعلومات عن الخطوات التي ستُتخذ لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى المجلس، وما إذا كانت هذه الخطوات ستقتضي إجراء مناقشات مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٢٧ - **السيدة دوباي لاسير** (رئيسة مجلس حقوق الإنسان): قالت إن هناك فرقة عمل تابعة للمجلس تعمل مع المفوضة السامية ومع مكتب الأمم المتحدة في جنيف لتوفير الأمن، والوثائق، والمعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد نشر المجلس تقريراً يتضمن توصيات عملية من قبيل إنشاء جهة تنسيق في جنيف، ونشر الوثائق الرسمية بطريقة برايل، ومعظم هذه الإجراءات لا تتطلب موارد كبيرة، ويمكن تنفيذها بسهولة. وينبغي بذل المزيد من الجهود من جانب الإدارة، نظراً لأنه ينبغي ألا يُحرم الأشخاص ذوو الإعاقة من فرصة المشاركة.

٢٨ - وأضافت أن عرض تقرير المجلس في جلسة عامة للجمعية العامة يزيد من وضوح أعماله، وأن بحثه الأولي في هذا المنتدى لا يمنع الدول من المشاركة في الحوار واعتماد قرارات في اللجنة الثالثة. وفيما يتعلق بالتعاون، وجَّه عدد متزايد من البلدان دعوات مفتوحة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ولكن كثيراً من البلدان لا تزال ترفض التعاون حتى على المستوى الأساسي. والمطلوب من كافة الجهات هو إبداء حسن النية. ومن المهم أن يُنظر إلى النظام العالمي لحقوق الإنسان على أنه أداة يمكن أن تساعد الدول، وليس على أنه أداة للتدخل في شؤونها الداخلية، خاصة وأن الدولة قيد الاستعراض هي التي قررت في نهاية الأمر ما إذا كانت تقبل التوصيات المقدمة. وإذا رفضت دولة ما قبول بعض التوصيات أو جميعها، فالأمل هو أن تؤدي على الأقل إلى بدء نقاش وطني.

٢٩ - ونظراً لأن الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل قد بدأت، فإنه لا يمكن إدخال أي تغييرات جوهرية. غير أنها تشجع البلدان على أن تستجيب بسرعة للتوصيات، وأن تتذكر أن الاستعراض عملية غير انتقائية. وقد حسَّن المجلس من أساليب عمله، ويعمل بشكل متزايد على أساس التوافق وإجراء مشاورات مسبقة، ولكنه يظل هيئة حكومية دولية تحكمها اعتبارات سياسية معينة. ولا يمكن التوصل إلى التوافق بصورة واقعية في كل مناسبة.

٣٠ - ويمكن للعديد من الجهات المعنية مساعدة الدول على تنفيذ التوصيات إلى جانب المجلس والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. ويمكن للمفوضة السامية توفير التعاون التقني، بينما يمكن للمنسقين المقيمين تيسير الاتصال بالجهات المانحة عندما تحتاج البلدان إلى مساعدة مالية إضافية. غير أنه كجزء من الجهود المبذولة لتعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، ينبغي للمنظومة ككل مساعدة أي بلد يحتاج إلى الدعم. وفي إطار مبادرة ”وحدة العمل في الأمم المتحدة“، ينبغي تنسيق مساعدة البلدان بطريقة تتلافى ازدواجية الجهود في وقت يتسم بنقص الموارد.

٣١ - وسيركز المجلس في العام القادم على الديمقراطية وسيادة القانون، والعلاقة بين سيادة القانون وحقوق الإنسان، وكذلك أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية لإعلان وبرنامج عمل فيينا. وسيعمل المجلس مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع أطراف آخرين لتعزيز الحق في التنمية، وإدراج منظور حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة إلى ما بعد عام ٢٠١٥. وأخيراً، لا يزال التمييز ضد المرأة يمثل مشكلة كبيرة في بعض البلدان، وينبغي توجيه مزيد من الاهتمام إلى هذه المسألة، خاصة وأن حقوق المرأة، والفقر، والتنمية الوطنية كلها أمور مترابطة.

٣٢ - **السيدة ميلفين** (جنوب أفريقيا): قالت إن التمويل للولايات الجديدة يستحق اهتماماً خاصاً، ولهذا يرحب بلدها بفرصة عرض آرائه على برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ويأمل في أن يرى حواراً مستمراً ومفتوحاً وشفافاً وشاملاً بين كافة الجهات المعنية. كما يرحب باعتماد المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان، ويتطلع إلى مواصلة تعاونه مع المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان عن طريق جامعة كيب الغربية. وأضافت أن القرار الذي اعتمده المجلس بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للفلاحين والأشخاص الآخرين العاملين في المناطق الريفية يعد خطوة هامة نحو الاعتراف بحقوق الإنسان لفئة من السكان التي تعاني من الفقر والتخلف والجوع بصورة غير متناسبة.

٣٣ - وفيما يتعلق بالمرتزقة وحق الشعوب في تقرير المصير، تشيد جنوب أفريقيا بالخطوات المتخذة لوضع إطار رقابي دولي من أجل تنظيم ورصد ومراقبة أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وتؤيد وضع صك ملزم قانوناً. ويعمل بلدها على محاربة العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وفقاً لإعلان وبرنامج عمل ديربان، ويرحب باعتماد المجلس للمقرر ٢١/٣٣ بشأن هذا الموضوع، وكذلك عمل فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وقالت في ختام كلمتها إن حكومتها قدمت التقرير الثاني في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وتتطلع إلى تلقي توصيات المجلس.

٣٤ - **السيد سليم** (مصر): قال إن اعتماد نتائج استعراض المجلس بالتصويت يؤثر على هدف ضمان الدعم العام لعمله. وينبغي للمجلس احترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، لكي يتفادى التسييس، والانتقائية، وازدواجية المعايير التي عرقلت لجنة حقوق الإنسان.

٣٥ - وأضاف أن التقرير السنوي للمجلس يؤكد من جديد أهميته لبناء القدرات الوطنية، ومتابعة الأوضاع العالمية لحقوق الإنسان، والترويج للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية. وقد عمل على حماية حقوق الشعب الفلسطيني، وعزز جهود المجتمع الدولي لمكافحة العنصرية. غير أن جهوده السابقة لتطبيق مبادئ التفاهم، والتعاون، والشفافية، والبُعد عن المواجهة، والانتقائية، والتسييس بدأت تفتر. ولتفادي أخطاء الماضي، ينبغي مواجهة عدد من التحديات: تسييس القرارات؛ وفرض مفاهيم خلافية، مثل

التوجه الجنسي، والهوية الجنسانية، دون التوصل إلى توافق دولي؛ ولجوء دولة عضو إلى تجميد علاقتها مع المجلس، بحجة وصم عمل المجلس بالتمييز، يقوض مصداقية المجلس؛ والمحاولات المنهجية لاستخدام المجلس من أجل إضفاء الشرعية على تدخل مجلس الأمن في حالات حقوق الإنسان على نطاق العالم.

٣٦ - وينبغي للمجتمع الدولي ضمان قيام المجلس بوظائفه بطريقة شفافة وتعاونية، وألا يصبح أداة لفرض وصاية البعض على حقوق الإنسان، أو فرض مفاهيم خلافية لا سند لها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا تأخذ بعين الاعتبار القيم المختلفة للدول الأعضاء. وينبغي للمجتمع الدولي ضمان تعاون الدول الأعضاء مع بعثات تقصي الحقائق وبعثات التحقيق، وتنفيذ توصياتها لتعزيز مصداقية المجلس، وتفادي الازدواجية في المعايير.

٣٧ - **السيد مامات** (ماليزيا): قال إن المجلس حقق فتحاً جديداً في مجالي بناء القدرة والمساعدة التقنية، ويتحرك نحو إجراء مناقشات متعمقة عن طريق استكشاف الصلات بين حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

٣٨ - وأضاف أن وفده يؤيد مبادرة جعل تمويل مفوضية حقوق الإنسان أكثر شفافية، ويرحب بتدابير تخصيص موارد كافية للمجلس. غير أنه يعترض على محاولات إعادة تفسير أساليب العمل المتفق عليها: ففي عام ٢٠١٢، تناول مكتب المجلس مسائل جوهرية تقع خارج ولايته. فقد تم تحديد دور الرئاسة والمكتب في الحزمة الخاصة ببناء المؤسسات، وليس من سلطة المكتب اتخاذ موقف من المسائل الجوهرية. فالقيام بذلك من شأنه أن يشكل سابقة يمكن أن تؤثر سلباً على عمل المجلس.

٣٩ - **السيد الباهي** (السودان): قال إن حكومته قدمت تقريرها الوطني الأول في إطار الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١١، وشكلت لجنة قومية لتنفيذ التوصيات الناتجة. وأضاف أن مقرر المجلس في دورته الحادية والعشرين بتجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان يمثل اعترافاً بالتحسينات التي طرأت على هذا المجال، ويبين بجلاء جهود الحكومة لحماية حقوق الإنسان.

٤٠ - ومع أن المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان بالسودان قد أُنشئت منذ خمسة أشهر فقط، إلا أنها وضعت بالفعل خطة لعملها. وقد تم إنشاء المحكمة الخاصة بدارفور، وتعيين مدع عام لها، والموافقة على المبادرة الثلاثية الخاصة بحقوق الإنسان في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وتعمل حكومته مع شركائها الثلاثة لتحقيق الاستقرار في هاتين الولايتين، وساعدتهما على زيادة الرقعة الزراعية وتعلية خزان الروصيرص. وقد تم انتشار قوات الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

٤١ - وقال إن وفده يطالب بزيادة موارد المجلس لكي تتمكن مفوضية حقوق الإنسان من الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقدر اهتمامها بالحقوق المدنية والسياسية. وأضاف أنه ينبغي عدم استغلال حرية التعبير للإساءة إلى الأديان، كما ينبغي عدم قبول المفاهيم غير المتفق عليها دولياً.

٤٢ - **السيد لازاريف** (بيلاروس): قال إن بلده استعرض تقرير مجلس حقوق الإنسان وأحاط علماً بنتائج الحوار الرصين الذي شاركت فيه الحكومات أثناء الاستعراض الدوري الشامل. وأكد من جديد تقييم الاستعراض باعتباره آلية للتعاون المتوازن الذي يستند إلى معلومات موضوعية وموثوق بها، وعملية تضع في اعتبارها مصالح وأولويات الحكومات المشاركة وهي تسعى للتوصل إلى نتائج عملية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان.

٤٣ - وأضاف أن بلده نفذ نحو ٨٠ في المائة من التوصيات التي وردت في التقرير، وسيواصل جهوده خلال الاستعراض القادم في عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، لن تخضع الآلية للازدواجية في المعايير لصالح مجموعة معينة من البلدان.

٤٤ - وأضاف أن هناك اتجاها يبعث على الانزعاج لتسييس النهج تجاه تقييمات البلدان، وهو الذي استُخدم في وقت ما كذريعة مخزية لإلغاء لجنة حقوق الإنسان. ويشعر بلده بقلق بالغ من ممارسة التصويت بالنسبة لقرارات البلدان، واستخدامها كأداة لممارسة ضغط سياسي بما يتعارض مع المبادئ العالمية، والموضوعية، والحياد. وينبغي ألا تحل قرارات البلدان محل الاستعراض الدوري الشامل، خاصة في وقت بذلت فيه البلدان جهوداً ضخمة لتنفيذ توصياته. ومن المؤسف، أن عمل المجلس يهمل أيضاً الالتزام بموقف متوازن بين الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٥ - **السيد إرازوريز** (شيلي): قال إن اعتماد ٧٠ في المائة من قرارات المجلس بالتوافق يدل على اهتمام الدول بالتوصل إلى اتفاق لتحقيق أهدافها. ويرحب وفده بالقرار المواضيعي بشأن دور الحكم الرشيد في تعزيز حقوق الإنسان، وتعيين مقررين جديدين لتناول الحالتين الخطيرتين والعاجلتين. وقد عقدت دورة استثنائية بشأن الجمهورية العربية السورية حيث اختبرت الحالة قدرة المجتمع الدولي على معالجة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

٤٦ - وأضاف أن وفده يرحب بإنهاء الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، ويأمل أن تتابع الجولة الثانية التوصيات الناتجة. غير أن وفده يشعر بالقلق من احتمال أن تردّ الأقليات بعنف على إثارة الكراهية الدينية، ولهذا فإنه يرحب بالقرار ١٨/١٦ بشأن مكافحة التعصب الديني. وقال إن الحوار والصكوك الدولية لحقوق الإنسان هما السبيل الصحيح للتعامل مع التعارض بين حرية التعبير وحرية الدين.

٤٧ - ويشعر وفده بالقلق من الحالة المالية للمجلس والمفوضية، والتي سيصعب تحملها بدون تخصيص المزيد من أموال الميزانية العادية. وإلى أن يتم التوصل إلى حلول دائمة، ينبغي للدول التزام الحذر عند المطالبة بولايات أو تقارير أو أفرقة جديدة. وليس من المعقول الاستخفاف بالحالة المالية للنظام عندما تكلفت القرارات التي اعتُمدت خلال دورة المجلس السابقة ٤ ملايين دولار.

٤٨ - وتعد منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ضرورية لتحسين حالة حقوق الإنسان. ويرحب وفده بإشراك المنظمات غير الحكومية في المفاوضات بشأن قرارات المجلس، ويدين أعمال العدوان ضد ممثليها، ويرحب بالخطوات التي اتُخذت لمنع مثل هذه الأعمال.

٤٩ - **السيد أشغالو** (المغرب): قال إن العالم الحديث يشهد تغيراً سريعاً، بدءاً من الثورات الديمقراطية إلى تغير المناخ، والأزمات الاقتصادية والإنسانية والأمنية، والتي تعقدت بسبب أعمال فردية للتحريض على الكراهية. ولهذا فإن آمالا كثيرة تعلق على تنفيذ المجلس لولايته من أجل تعزيز حقوق الإنسان بدون تسييس. ويلزم اتباع نهج حذر يضع الضحايا في الاعتبار.

٥٠ - وقد أظهرت التجربة السابقة أن إجراءات المجلس لا تقررها المجموعات الإقليمية أو فرادى الدول، وإنما الدول كلها مجتمعة. فقد مكّن المجلس المجتمع الدولي من الاستجابة بشكل واضح لأزمات من قبيل الأزمة في ليبيا. وأضاف أن القرار ١٨/١٦ بشأن مكافحة التعصب الديني يعد تعبيراً شاملاً عن قدرة الدول على سد الفجوات التاريخية وإيجاد حلول وسط.

٥١ - وقال إن المجلس يعد ضرورياً لتنسيق الجهود من أجل إنشاء نظام لحقوق الإنسان يقوم على الانفتاح، والعدالة، والمساواة، والإنصاف، والكرامة الإنسانية، والتنوع الثقافي، والحقوق الشاملة. وللحفاظ على زخمه، ينبغي أن يظل حاسماً وأن يكون على استعداد لرفض العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، والتعصب، والكراهية. ولهذا يلزم إجراء موحد وإدانة واضحة للمجموعات الصغيرة التي يمكن أن يؤدي سلوكها إلى إلحاق الضرر بحقوق الإنسان. وينبغي أن يكفل المجلس ألا تتسبب الأحداث الأخيرة في إلحاق الضرر بالروابط بين الدول. فالإخفاق في رفض التعصب يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان أو فقدان الحياة. والافتقار إلى الحذر من شأنه أن يسمح بتزايد الكراهية.

٥٢ - ونظراً لأهمية حقوق الإنسان في العلاقات الدولية، فإن وفده يتساءل عن السبب في أنه يُنظر إلى المجلس غالباً بطريقة سلبية أو يجري تجاهله. فبرغم تصرفه السريع والفعال، إلا أن هناك شعوراً بأنه غير موجود في بؤرة الأحداث. وتعد الإشارات إليه في وسائل الإعلام نادرة وغير واضحة. ولهذا فقد حان الوقت لاعتماد استراتيجية للاتصالات تعبر عن عمله في مجال إذكاء الوعي.

٥٣ - ويعد ترشيد آليات المجلس وإنشاء ولايات جديدة من الأمور الضرورية. وينبغي توجيه الاهتمام إلى قدرة مفوضية حقوق الإنسان التي كثيراً ما يطالب المجلس بالعمل من خلال قراراتها. وأضاف أن الاستعراض الدوري الشامل يعبر بصورة كاملة عن عدم تسييس المجلس، نظراً لأن جميع الدول الأعضاء تخضع له دون تمييز، وتلقى معاملة متساوية. وقد خضع المغرب لهذا الاستعراض في أيار/مايو ٢٠١٢ وقبل جميع توصياته تقريبا. وقد تطوع بإصدار تقرير مرحلي في منتصف المدة، ووضع برنامجا وطنيا لمتابعة التوصيات.

٥٤ - **السيد عدنان** (إندونيسيا): قال إن الاستعراض الدوري الشامل أعطى المجلس وضعاً فريداً وأصبح أكثر أهمية من لجنة حقوق الإنسان. وأضاف أن حكومته ترحب بالدعم الذي حصلت عليه في الدورة الثالثة عشرة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو ٢٠١٢. وقد وافقت على ١٤٤ توصية من أصل ١٨٠ توصية. أما التوصيات الباقية، وهي ٣٦ توصية، فإنها رهن التشاور في إندونيسيا، حيث استرعى الاستعراض اهتمام الجمهور، وهذه علامة على الأمل في إنه سينهض بالجهود الوطنية لحقوق الإنسان.

٥٥ - وأضاف أنه ينبغي للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أن يلتزموا بالمهنية في عملهم عن طريق بناء الثقة مع الدول. ولا تزال الديمقراطية الإندونيسية في مرحلة نضوج، وعن طريق العمل مع المجلس، تأمل حكومته في إحراز تقدم في مجال تعزيز حقوق الإنسان.

٥٦ - ولا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة تحتل بؤرة اهتمام المجتمع الدولي. ويشعر وفده بالقلق من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ويؤكد دعمه للكفاح الفلسطيني. ويطالب إسرائيل بتنفيذ توصيات قرارات الأمم المتحدة العديدة حتى يمكن تحقيق العدالة.

٥٧ - **السيد دياللو** (السنغال): قال إن مناقشة تقرير المجلس، في سياق دولي من الانتهاكات غير المسبوقة لحقوق الإنسان، ينبغي أن تؤدي إلى دراسة أسباب النزاعات المسلحة، والانتهاكات للحق في الحياة، وحرية الدين، والإساءة إلى الأديان، والتمييز العنصري.

٥٨ - ويرحب وفده بالقرارات الكثيرة التي اعتمدها المجلس، واستكمال الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل الذي ينبغي للمجتمع الدولي الآن تحسينه عن طريق مواءمته مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق

الإنسان. وأثناء العملية الحكومية الدولية لتعزيز هذه الهيئات، ينبغي ضمان الرصد الكفء لتنفيذ التزامات الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تصبح إجراءات المجلس أكثر موضوعية تمشياً مع المبدأ القائل بأن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية، وغير قابلة للتجزئة، ومترابطة، ويعتمد كل منها على الآخر.

٥٩ - وقال إن حكومته ملتزمة بتحسين رصد العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، والتعصب، والذي ظهر من جديد في أعقاب الأزمة المالية. فأي تحسن في حالة المهاجرين سيتوقف على تصديق بلدان المقصد والعبور على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٦٠ - وينبغي للمجلس أن يجعل الحق في التنمية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة به في مقدمة أولوياته. فتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتوقف على احترام هذه الحقوق، وخاصة في البلدان النامية.

٦١ - وقد استُرعي اهتمام المجتمع الدولي في صيف عام ٢٠١٢ إلى مجالات التوتر بين الإساءة إلى الأديان وحرية التعبير. ويدعو وفده الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات، والقطاع الخاص، والأوساط الرياضية العالمية إلى المشاركة بدرجة أكبر في تشجيع الحوار بين الحضارات، والتعليم، والسلام، والتسامح الديني.

٦٢ - وأضاف أن القرارات الكثيرة بشأن قضية فلسطين توضح أن إسرائيل تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة بصورة متكررة. وينبغي للحكومة السويسرية الدعوة لعقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في هذه الاتفاقية لضمان تطبيقها على الأرض الفلسطينية المحتلة. وينبغي لإسرائيل أن تواصل تعاونها مع المجلس، وتحترم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

٦٣ - **السيد كفاس** (أوكرانيا): قال إن المجلس قد أثبت قدرته على الاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، والتحدث بصوت واحد، وتوجيه رسائل مدوية إلى المجتمع الدولي. ويشيد وفده بتعاون المجلس الوثيق مع مفوضية حقوق الإنسان، ولكنه يؤكد على أنه ينبغي أن تظل المفوضية مستقلة. وقد أظهرت عملية تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات طبيعتها ذات الجهات المعنية المتعددة، وهو أمر ضروري لتحسين أساليب عملها. وتعد التدابير الوقائية ضرورية لتعزيز حقوق الإنسان وتجنب الانتهاكات.

٦٤ - وقال إن حكومته ملتزمة بالاستعراض الدوري الشامل، وتحث جميع الدول الأعضاء على احترام التزاماتها تجاهه، ووضع معايير وطنية لحقوق الإنسان. ويسلّم وفده بأن الإجراءات الخاصة تعد من أكثر الآليات دينامية لحماية حقوق الإنسان، وفيما يتعلق بالاستعراض الذي يجريه المجلس، فإنه يرحب بالشفافية الإضافية في اختيار المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وضمان استقلالهم، عن طريق احتمال قيام مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية الممتثلة لمبادئ باريس بتعيين مرشحين. ولكي يتسنى تنفيذ توصيات استعراض المجلس، فإن وفده يحث الدول على التعاون مع الإجراءات الخاصة، واحترام الدعوات المنتظرة، والالتزام بالإبلاغ الطوعي عن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

٦٥ - وقال إن حكومته مرشحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ في المجلس. وهي مصممة على المشاركة في أعمال المجلس بصورة بنّاءة، وستكفل، أثناء عضويتها، نهوض المجلس بولايته.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.